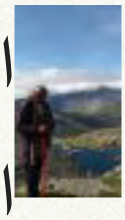
موقع مصطفى نور الدين عطية



اليوبيل الفضي لمحاولة عدم الإنحياز .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد١٢١، ١ سبتمبر ١٩٨٦، باريس، ص ص١٠ - ١٢

السبت 6 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

"اليوبيل" الفضي ا "محاولة" عدم الانحياز

الحياد الصعب

من "باندونغ" الى "هراري"

بدأت أعمال المؤتمر الثامن لدول عدم الانحياز جدول الاعمال يكاد يكون هو أياه. والتوقعات تشير الى ان العجز سيستمر حائلا دون القدرة على تنفيذ المطالب. منذ المؤتمر الاول قبل ٢٥ عاماً جرت مياه كثيرة تحت هذه المؤسسة التي تكاد تفقد مبرر وجودها.

العيد الفضي لـ«محاولة» عدم الانحياز

بدأت الاسبوع الماضي (٢٦ آب - اغسطس) اعمال المؤتمر الثامن لدول عدم الانحياز في هراري عاصمة زيمبابوي.. وتستمر أعمال المؤتمر حتى أوائل ايلول (سبتمبر) وهو تاريخ يوافق العيد الخامس والعشرين لانعقاد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز في بلغراد بيوغوسلافيا عام ١٩٦١

بيوغسلافيا عام ١٩٦١.

تمثل تلك المناسبة فرصة لالقاء نظرة على التطور التاريخي لحركة عدم الانحياز، باعتبارها جزءاً من تطور نضال البلدان المتخلفة ضد الاستعمار والعنصرية. وضد الحرب واساليب النهب التي يمارسها الاستعمار الجديد ضد معظم شعوب البلدان المتخلفة..

فمنذ اللحظة الاولى التي قرر فيها بعض زعماء البلدان حديثة الاستقلال (عبد الناصر، تيتو، نهرو، وسوكارنو ونكروما) تأسيس هذه الحركة كبلورة لافكار ومبادىء باندونغ (اندونيسيا) عام ١٩٥٥.. والرأي منقسم حول تلك المبادىء وفاعليتها وجدية تحولها الى ممارسة عملية من سياسات الدول الاعضاء على الصعيد العالمي..

فالكاتب والصحفي الفرنسي المتخصص بشؤون الشرق الاوسط جان لاكوتور LACOUTURE يكتب في ايلول (سبتمبر) عشية المؤتمر الاول منذ ٦ سنوات (في مؤتمر «باندونغ) نهض عالم البلاد النامية من أجل المطالبة بحقه في الوجود وليعبر عن ارادته في الانعتاق.. واليوم تجتمع بعض وعشرين دولة، بينها دولة اوروبية (يوغسلافيا) واخرى اميركية (كوبا) من اجل تأسيس رابطة للتدخل في شؤون العالم.. وتستند هذه البلدان الى حجة النزاع الدولي.. وهو نزاع تعجز القوى العظمى ذاتها الداخلة فيه عن حله وتحقيق حد ادنى من التعايش والانسجام الدولي فيما بينها..

اما تلك الدول التى تكاد تبدأ حياتها فتظن ان لديها القدرة على تلقين الدروس... ويضيف «اذا كان مؤتمر باندونغ عقدته شعوب تناضل، ففي مؤتمر بلغراد تشهد هذه الشعوب عرضة للسقوط في عقدة العظمة او التكبر»..

الخلفية والجذور

كان العالم يمر بعد الحرب بحالة توتر وتغير.. إذ اشتعلت حرب الهند الصينية.. واستقلت الهند.. وفرضت الولايات المتحدة معاهدة «ريو دو جانيرو» للدفاع على أميركا اللاتينية.. وقامت ثورة في تشيكوسلوفاكيا.. واشتعلت اول حرب عربية صهيونية. وتم خلق اسرائيل في فلسطين، وقطعت يوغسلافيا علاقتها مع الاتحاد السوفياتي - وتم انشاء حلف شمال الاطلسي.. وفجر الاتحاد السوفياتي أول قنبلة ذرية.. واستقلت اندونيسيا.. وخُلقت دولتان بالمانيا وانفجرت حرب كوريا (التي راح ضحيتها اكثر من مليونين ونصف قتيل).. ودخل كل من تركيا واليونان حلف الاطلسي.. وقامت ثورة يوليو بمصر.. وقلبت الولايات المتحدة نظام مصدق في ايران.. وانهزمت فرنسا في فيتنام وتدخلت الولايات المتحدة ضد حكومة اربنز

الوطنية في غواتيمالا.. وتم انشاء حلف جنوب شرقي آسيا (بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واستراليا وباكستان والفيليبين وتايلند اونيوزلند الذي تم حله في ١٩٧٥.. وكذلك انشىء حلف بغداد (بين الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق وايران وباكستان وتركيا) وقد شلت، وجوده ثورة العراق في ١٩٥٨.. وبدأت الثورة المسلحة في الجزائر..

في ظل عدد من التغيرات العالمية، انعقد المؤتمر الافروآسيوي في باندونغ في نيسان (ابريل) ١٩٥٥.. وحضرته ٢٩ دولة اعلنت تمسكها بمبدأ عدم الانحياز الى أي من الكتل الكبرى. وبلور المؤتمر بعض المبادىء لنزع السلاح، والتعايش السلمي ومساندة حركات التحرر الوطني التي تناضل ضد الاستعمار والعنصرية.. وفي مؤتمر باندونغ الذي دعي اليه وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة، نجد ايضاً الصين، ولم تتم دعوة كل من الكويت او نيجيريا.. وعلى النقيض تشارك في اعمال المؤتمر دول ارتبطت باحلاف عسكرية مع المعسكر الغربي.. فلقد شاركت كل من العراق وتركيا وايران من حلف بغداد.. واليابان والفيليبين وتايلندا من حلف شمال شرقي آسيا..

وفي ظل هذا الوجود المتناقض مع مبدأ عدم الارتباط باحلاف، فان المؤتمر خرج بصيغة مطاطة حول هذه المسألة بحيث لا يستبعد معها كلية امكانية الارتباط باتفاقيات عسكرية!

التحديات الاولى

وبين مؤتمر باندونغ ومؤتمر عدم الانحياز الاول في ١٩٦١ حدثت بعض المتغيرات الجديدة كردّ فعل مباشر أو غير مباشر لهذا الكيان الجديد الذي يتكلم لغة مختلفة.. فلقد تم الحاق المانيا الغربية بحلف شمال الاطلسي. وانشىء حلف وارسو ووقعت اتفاقية حياد النمسا.. وقامت فرنسا وانكلترا واسرائيل بالاعتداء الثلاثي على مصر.

ومن ناحية اخرى تنامت حركة استقلال البلدان المستعمرة.. فتفجر الوضع في كوبا وانتصرت ثورة كاسترو. ونال الاستقلال كل من المغرب وتونس وغانا. وفي عام ١٩٦٠ حقق ١٧ بلداً افريقياً آخر الاستقلال.. وفي الفترة نفسها حدثت ازمتا بولونيا وبلغاريا.. وانقطعت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفياتي.

وبرغم الموقف المعلن من حركة عدم الانحياز عن عدم ارتباطها

بالكتل الكبرى، ومحاولتها بذلك ان تلعب دور «الحمل» المسالم، فان الغرب يجد في هذا الموقف الا معاداة له.. «فمن ليس معي فهو ضدي».. خاصة وان نظرية ايزنهاور عن الفراغ الذي يجب ملؤه «عسكرياً» بدعوى الدفاع عن الدول حديثة الاستقلال من «الخطر الشيوعي» لم تجد لها صدى عند معظم دول عدم الانحياز.. فتغير اسلوب المعاملة بالحصار الاقتصادي وحظر السلاح.. وبتدبير الانقلابات والاغتيالات..

ففي عام ١٩٦٥ حدث انقلاب عسكري ضد سوكارنو الذي استضاف المؤتمر الافروآسيوي في باندونغ عاصمة اندونيسيا.. وحل محله سوهارتو الموالي للغرب.. وبعد ذلك بسنة تم قلب نظام كوامي نكروما (غانا) واحد قادة حركة عدم الانحياز.. وجرت عدة محاولات لاغتيال كاسترو.. واخرى لاغتيال نهرو.. وفي ١٩٦٧ حدث العدوان الاسرائيلي ـ الاميركي على البلاد العربية.

لقد دخلت حركة عدم الانحياز مسرح السياسة العالمية وتلقت ضربات مباشرة واخرى غير مباشرة من الغرب.. ولكن اهم نقاط ضعفها وسبب مقتلها جاء من تكوينها ذاته ومن التناقضات التي تتضمنها بعض المبادىء التي قامت عليها..

فمن ناحية نجد ان هذه المبادىء التي يعبر عنها عدم الانحياز تصل الى درجة «الثورية المطلقة» في مؤتمر ثم يتم حشوها بمبادىء اخرى تفرغها من ثوريتها في مؤتمر آخر.. فالمؤتمر الاول الذي جمع ٢٤ دولة و٣ وفود كمراقبين، تم فيه الكلام عن نزع السلاح واحترام اراضي الدول وخروج كل القواعد الاجنبية منها.. جرى تعريف عدم الانحياز بأنه المعاداة للامبريالية والاستعمار.. وفي المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز الذي عقد بالقاهرة (١٩٦٤) تم تحديد الاسس التي تسير عليها الدول الاعضاء (٤٧ دولة) ـ (١) ان تتبع سياسة مستقلة قائمة على التعايش بين الدول اياً كان الاختلاف بينها في النظام السياسي والاجتماعي. (٢) مساندة صلبة لحركات التحرر الوطني.. (٣) عدم الارتباط او الدخول في تحالف عسكري يدخل في اطار الصراع بين القوى العظمى.. (٤) عدم ابرام اتفاقيات ثنائية مع قوة عظمى او التحاق بحلف دفاع اقليمي له صلة بالصراع بين القوى العظمى.. (٥) عدم منح قواعد عسكرية لقوة أجنبية اذا كان ذلك يدخل ضمن الصراع بين القوى العظمى!! فالبنود الثلاث الاخيرة لا تنفي الارتباط عسكرياً بدولة اجنبية اخرى او منح قواعد

عسكرية لها.. وهناك العديد من دول عدم الانحياز لا ترى بين فلسفتها بعدم الانحياز والدخول في معاهدات أو اتفاقيات مع القوى العظمى اي تناقض...

لقد ادى التضخم العددي لمجموعة عدم الانحياز، من ٢٤ عضواً الى ١٠٢ عضواً في المؤتمر السابع بنيودلهي (١٩٨٣) (يمثلون ١,٧ مليار انسان)، الى تحويلها الى وجود هلامي لا يربط بلدانها موقف سياسي موحد برغم المبادىء التي تقول المجموعة في اجمالها بها..

فالنضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية شعارات تتضمنها بالضرورة البيانات الختامية للمؤتمرات.. ولكن على مستوى الممارسة السياسية الفعلية للدول يتم نقض هذه المبادىء..

فمعظم الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز ترتبط بعلاقات وثيقة تجارية واقتصادية وعسكرية بتلك الدول التي تقول انها تناهضها.. فمعظم دول افريقيا لها علاقات مباشرة او خفية مع نظام جنوب افريقيا العنصري.. وعشرات من الدول الأخرى لها علاقات مع اسرائيل.

فعلى سبيل المثال، لاسرائيل علاقات تجارية نشطة مع العديد من بلدان اميركا اللاتينية ومنها دول اعضاء بحركة عدم الانحياز مثل الارجنتين وبيرو وبنما.. فاسرائيل تصدر لهذه الدول المنتجات الكيماوية والاقمشة والسلع الجلدية والاجهزة الالكترونية وسلع

مصنعة اخرى. خاصة الاسلحة.. وتصدر هذه الدول الى اسرائيل، اساساً، المواد الغذائية والبترول. وبرغم ذلك، ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، عبر اعضاء مكتب تنسيق دول عدم الانحياز، في ماناغوا (نيكاراغوا)، «عن قلقهم العميق بشأن استخدام واشنطن لنظام اسرائيل الصهيوني كأداة للتدخل في اميركا الوسطى»!!

ان خرق العديد من دول عدم الانحياز لمقررات مؤتمرات القمة التي تضع التفرقة العنصرية التي يمارسها نظام جنوب افريقيا والعنصرية الصهيونية على قدم المساواة هو ذاته الانتهاك الذي تمارسه العديد من الدول الاعضاء بالامم المتحدة.. فكل دول عدم الانحياز اعضاء بهذه الهيئة الدولية التي اصدرت القرار ٣٣٧٩ في ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية.. وكان قد سبقه في ١٩٧٣ وفي ١٩٧٤ قرار ٣١٥١ «يدين التحالف بين جنوب افريقيا الفاشية والامبريالية الصهيونية» وقرار آخر ٣٣٢٤ «يدين العلاقات التي تزداد قوة بين اسرائيل وجنوب افريقيا على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها». ومن ناحية اخرى كانت منظمة الوحدة الافريقية، التي يعتبر معظم دولها اعضاء في مجموعة عدم الانحياز، قد تبنت القرار رقم ٧٧ عام ١٩٧٥ الذي يقول «بان النظام العنصري في اسرائيل والنظم العنصرية في زيمبابوي (قبل استقلالها عام ١٩٨٠) وفي جنوب افريقيا تنتمي الى اصل امبريالي واحد، وتتمتع بنفس الهياكل العنصرية وان بينها روابط عضوية عبر ممارستها السياسية التي تشترك في انتهاكها المقصود لكرامة الانسان وحقوقه»..

هذا الاجماع في الادانة لم يصاحبه اجماع في اتخاذ الموقف الموحد لا من مقاطعة اي من النظم العنصرية ولا في مواجهاتها عبر مواقف عملية.. ولا باتخاذ اي موقف من الدول الاعضاء بأي من هذه المنظمات.. ولعل احد الاسباب خلف هذه «الميوعة» يعود الى ان الدول التي تناهض الصهيونية والتفرقة العنصرية ويهددها وجودهما اكثر من غيرها هي ذاتها الدول التي بدأت تمارس سياسات مهادنة وتقيم معها علاقات وثيقة مما اعطى «المثل السيىء» لدول اخرى تجد نفسها في وضع متناقض يجعلها «ملكية اكثر من الملك» اذا شذت عن القاعدة.. ولعل مثال زيمبابوي التي تستضيف المؤتمر الثامن لحركة عدم الانحياز يكشف ذلك.. فتصريحات روبرت موغاني رئيس وزراء زيمبابوي، ورئيس المؤتمر الثامن، عن الصهيونية والعنصرية هو من اكثر التصريحات حدة وثورية.. ولكن ٨٠ في المئة من تجارة زيمبابوي تمر بجنوب افريقيا!

الكتل.. وعدم الحياد!

ولعل واحداً من التناقضات الأساسية في حركة عدم الانحياز يتمثل في العدوى التي أصابتها من «الحرب الباردة» التي انتقلت الى صفوفها.. فبرغم ان موقف الغرب الاستعماري قد اصطبغ بالعداء منذ البدء، فان المعسكر الاشتراكي لم يكن موقفه منها مماثلاً.

فالبلاد التي سارت في طريق التحول الاشتراكي، كانت في معظمها مستعمرات سابقة، أو لم يكن لها تاريخ استعماري. وجاء ارتباطها بحركة عدم الانحياز من منطلق انها صديق محتمل، وليست حليفاً للغرب الرأسمالي المعادي للمعسكر الاشتراكي.. ودفع ذلك العديد من دول عدم الانحياز الى اعتبار المعسكر الاشتراكي حليفاً طبيعياً. ولعل المثل المبكر لصفقة الأسلحة التشيكية لمصر في منتصف الخمسينات بعد حظر الأسلحة الغربية عنها لرفضها الانتماء للأحلاف العسكرية واحداً من الأمثلة.

ويعبر فيديل كاسترو عن ذلك بعد ربع قرن من مؤتمر عدم الانحياز السادس (١٩٧٩) بتساؤل يقول فيه: «اني اتساءل عما اذا كانت الولايات المتحدة او أي بلد من حلف شمال الأطلسي قد قدمت المساعدة ذات مرة لحركة تحرر وطني واحدة في العالم؟».

بالتأكيد تغير الواقع الدولي ولم تعد العلاقة بين المعسكرين هي ذاتها التي تأسست في داخلها مجموعة عدم الانحياز.. فالحرب الباردة بين الكتلتين تحولت لتصبح الآن لقاءات روتينية بين القادة «الأعداء».. ولم يعد هناك حصار اقتصادي يفرضه الغرب على المعسكر الاشتراكي وانما يزداد التعاون بينهما.. والحرب المعلنة اعلامياً ليست الا للحصول على تنازلات أكثر من الطرف الآخر.. وهي تنازلات كمية وليست كيفية في أي الأحوال.

وفي ضوء هذا التغير، فليست حركة عدم الانحياز هي التي ستقوم بدور الوسيط ليعيش الشرق والغرب في سلام.. فلقد قفز كلاهما عن تلك الأطروحة، وأصبحت احتمالات الحرب بين الطرفين غير واردة، على الأقل في الأمد القصير.. بل ان الهند التي ترتبط باتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفياتي أعلنت في مؤتمر عدم الانحياز السابع في ١٩٨٣، على لسان انديرا غاندي، رئيسة المؤتمر «بأن اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية أمر ممكن قبوله في نطاق «حروب محدودة» (!) مع العلم ان تلك اطروحة أميركية ومنافية لنزع السلاح كواحد من المبادىء الأساسية لعدم الانحياز! هذا التغير في الوضع الدولي والعلاقات الدولية يلخصه ساموراً ميشيل، رئيس جمهورية موزامبيق

قائلاً: «اليوم يعم السلام أوروبا والقوى العظمى.. وانما لدينا نحن تتفجر الحروب والعدوان والمؤامرات التي تنظمها الامبريالية. ناهيك عن الانقلابات والاغتيالات.. كيف نقبل اليوم بفكرة عدم الانحياز التي تم بلورتها في ظروف لم تعد موجودة اليوم؟ فالحرب الباردة التي دفعت العديد من أنشطة حركة عدم الانحياز أصبحت اليوم، حروب مشتعلة لدينا في افريقيا وفي العالم العربي وفي اميركا اللاتينية. فكيف يطالبنا البعض أن تكون علاقتنامتساوية مع عدونا الأول الذي يمارس فينا الحرق والقتل والتذبيح والقذف بالقنابل، وبين أولئك الذين يساعدوننا ان ندافع بشكل أفضل وأن نقاوم وأن ننتصر؟ ان البلاد الغربية لم تمدنا اطلاقاً بالسلاح...».

على هذا النحو يعبر طرف من دول عدم الانحياز عن اعتباره المعسكر الاشتراكي حليفاً طبيعياً.. ولا يلتزم كل الأعضاء بذلك. ولكنه يعكس واقع ان اكثر من ثلثي أعضاء الحركة يمارسون سياسة منحازة.. فقوات الانتشار السريع بالشرق الأوسط يتعدى دورها الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة والغرب بشكل عام في المنطقة لتصبح قوة تدخل في أي مكان آخر من العالم طبقاً للاستراتيجية الأميركية.. واذا كانت هناك دول ارتبطت في الماضي بأحلاف عسكرية وكانت في الوقت ذاته تمارس سياسة «عدم انحياز»، فان في ١٩٧١ وقعت كل من ماليزيا وسنغافورة اتفاقاً عسكرياً مع بريطانيا واوستراليا ونيوزلندا للمشاورة في حالة الاعتداء الخارجي على أي من ماليزيا وسنغافورة وباتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاعتداء.

وهذا الانحياز للعديد من دول عدم الانحياز يذهب في بعض الأحيان الى حد الضغط لعدم ذكر واحد من مطالب حركة عدم الانحياز... فلقد كانت ارادة المجموعة ان يتحول «المحيط الهندي الى منطقة سلام»... فوقفت كل من باكستان وسيريلانكا وسنغافورة ضد النص الذي يذكر ذلك في البيان الختامي للمؤتمر السابع!

أي نظام دولي جديد؟

ان عدم تمتع حركة عدم الانحياز بلائحة داخلية تستبعد الأعضاء الذين لا يحترمون «المبادىء» التي تقوم عليها الحركة، جعل من توسعها السرطاني مجرد قوة عددية، وأثر ذلك دون شك على امكانية أن تتحول مقرراتها الى مطالب ذات ثقل لدى الرأي العام الدولي...

فكل ما تبنته من مقررات بشأن نزع السلاح أو الدعوة لمساواة الأعضاء في الأمم المتحدة أو باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ظلت

صرخات يضيع صداها ولا تلقى تجاوباً من المجتمع الدولي..

فعلى سبيل المثال، منذ المؤتمر الأول لعدم الانحياز عبرت الدول المجتمعة عن ارادتها في وضع نظام دولي جديد، وقالت «انها تمر بمرحلة تحول يخرجها من النظام القديم المؤسس على الهيمنة والدخول الى نظام جديد يقوم على التعاون بين الأمم ويستند الى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية من أجل نشر الرخاء».. وبعد ذلك تمت بلورة تلك الفكرة بصورة أعمق في المؤتمر الرابع (١٩٧٣) بالجزائر اذ أعلنت الدول المؤتمرة (٣٦ دولة تمثل أكثرية من نصف سكان الأرض): «توجد في العالم اليوم قلة تستحوذ على كل الثروة من ناحية وأغلبية معدمة من ناحية أخرى. وسوف يكون خطيراً أن تزداد الفجوة اتساعاً أكثر من ذلك، لأنه يعني أن تنعم المناطق التي يعمها الرخاء في العالم بالسلام، بينما يظل باقي البشرية محكوماً عليه بانعدام الأمن والخضوع لقانون الأقوى الى الأبد». وتبلورت في المؤتمر بناء على هذا التصور الحاجة الملحة لوضع نظام اقتصادي دولي جديد.

لم تكن دول عدم الانحياز اذاً تكف عن ترديد هذا المطلب بل انها استطاعت عام ١٩٦٤ ان تشكل عبر الأمم المتحدة وسيلة أو اداة لادارة الحوار بين «الشمال والجنوب» من أجل هذا الهدف. كانت تلك الأداة أو «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» الذي انبثقت عنها «مجموعة الـ٧٧» التي تضم الآن ١٢٧ دولة تحمل التناقضات التي توجد في مجموعة عدم الانحياز والأمم المتحدة.. ولم تسفر معارضاتها عن أي حل ملموس في حوار الصُمّ بين الشمال والجنوب.

وفاة.. أم يتغير وجه الكون؟

واذا كان فرض نظام دولي جديد أمر معقد لأن الدول التي تحتكر القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي هي تقريباً التي تحتكر القرار السياسي برغم انها تواجه عملياً دول العالم اجمع، فان مأساة حركة عدم الانحياز تتجلى من ناحية أخرى في تطوير العلاقات فيما بينها على المستوى الاقتصادي.. فأغلبية الدول تحتكر السوق الرأسمالي المتقدم منتجاتها كواردات وتحتكر أسواقها لتصريف سلعها.. بينما ظلت علاقات التبادل بين دول العالم الثالث محدودة للغاية وتقلصت نسب التبادل فيما بينها عبر ربع القرن الأخير عما كانت عليه في الستينات..

ولقد طالبت المؤتمرات المتعاقبة بضرورة اصلاح هذا الوضع.. ولكن دون جدوى. وفي مؤتمر عدم الانحياز في هافانا عام ١٩٧٩، قدم ديديه راتسراكا، رئيس جمهورية مدغشقر برنامجاً اقتصادياً تضمن «انشاء صندوق نقد لدول حركة عدم الانحياز» من أجل التنمية. يتم الاكتتاب فيه بتخصيص نسبة من الدخل القومي للدول الأعضاء ونسبة من احتياطها.. و«انشاء صندوق نقد آخر من أجل الحفاظ على استقرار أسعار المواد الأولية»..

ويعلق الكاتب الفرنسي ريجيس دوبريه على هذا البرنامج «ان احتمال حدوث تحالف جديد كان يبدو في الأفق.. وذلك في حال تم تنسيق داخل حركة عدم الانحياز بين الدول ذات القوة السياسية والدول التي تمتلك القوة الاقتصادية. فذلك كان يعني ان يخرج مشروع «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» من الدُرج ويتغير وجه الكون»!

لم يحدث هذا ولم يتغير وجه الكون.. وانما جاء التغير في الاتجاه المعتاد.. فالأزمة تطحن البلدان المتخلفة وهي تعجز عن تسديد ديونها والمجاعة تلاحق شعوبها، والحروب الاقليمية وانتهاك حقوق الانسان والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما زالت تشكل الواقع المعاش فيها.

فمعظم دول حركة عدم الانحياز لم تغير من هياكلها الاقتصادية التي تشكلت ابان الفترة الاستعمارية وكانت تدور وتنتج ما يحتاجه، لا ما تحتاجه شعوبها.. أي لم تحقق تلك الدول استقلالها الاقتصادي. ولم يكن من المدهش بعد ذلك أن يُصدّر لها الغرب الرأسمالي أزمته ولا أن تتحكم الاحتكارات الدولية والمؤسسات المالية الدولية في هذه الهياكل الاقتصادية وتفرض على الدول ان تقوم بادارتها بالشكل المعين الذي يخدمه..

يضاف للتناقضات السابقة مسألة عجز حركة عدم الانحياز على حل المشاكل التي تتفجر بين الأعضاء من دولها.. ففي الأمس القريب كان «الصراع» بين الحركة والعالم الخارجي هو الغالب كما يقول

جدول أعمال المؤتمر الثامن

اجتمع مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في نيودلهي بين ١٧ ـ ٢٠ نيسان (ابريل) الماضي تحت رئاسة راجيف غاندي رئيس وزراء الهند ورئيس حركة عدم الانحياز للدورة المنتهية (وذلك بعد موت أنديرا غاندي). وحضّر المؤتمر بيانين لرفعهما لمؤتمر القمة الذي يعقد في هراري عاصمة زيمبابوي..

١ ـ **بيان سياسي**: يتضمن ادانة الولايات المتحدة لاعتدائها على ليبيا منتهكة بذلك القانون الدولي وسيادة دولة عضوة بالحركة. ويعرض البيان لمسألة وقف سباق التسلح واللجوء الى نزع السلاح.. وايجاد نظام دولي قابل للتطبيق. ومعارضة تسليح الفضاء.. ويتعرض البيان بالتفصيل للحرب العراقية الايرانية ولمشكلة الشرق الأوسط ومشكلة أفغانستان. وكذلك لمشكلة الصحراء الغربية والسلفادور..

٢ ـ **بيان اقتصادي**: يتضمن ضرورة اقرار نظام اقتصادي عالمي جديد.. وتشكيل لجنة وزارية دائمة مشتركة بين دول حركة عدم الانحياز ودول أخرى من العالم الثالث لوضع أسس للتعاون بين بلدان الجنوب وللتجهيز للمفاوضات مع الدول الرأسمالية المتقدمة. ويطالب البيان بضرورة حل مشكلة الديون (٩٠٠ مليار دولار) باجراء حوار سياسي مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية، بايجاد نظام مالي دولي ثابت لضمان استقرار أسعار الصرف.

نهرو: «ان مسألة الحرب والسلام في العالم هي التي تحتل لدينا درجة الأولوية المطلقة وما عدا ذلك أياً كانت أهميته، فانه يحتل بالنسبة لها مرتبة ثانوية..».. وبرغم ذلك كانت مساندة حركات التحرر الوطني مهمة وكانت مجموعة عدم الانحياز تناصرها.. ولكن معظم دول العالم حصلت على الاستقلال

على الاستقلال وبقيت جيوب هنا وهناك أهمها على الصعيد العالمي المشكلة الفلسطينية وجنوب افريقيا.. وبعد انجاز التحرر داخل العديد من البلدان حديثة الاستقلال في لعبة الصراع المحلي والاقليمي التي ترتبط من قريب أو من بعيد باستراتيجية الولايات المتحدة والغرب بشكل عام في لعبة الاستعمار الجديد.. فانديرا غاندي، في المؤتمر السابع تقول بان «ممارسات القوى الامبريالية تسعى الى اضعاف حركة عدم الانحياز» ويضيف كارلوس رفائيل رودرجز، نائب الرئيس الكوبي، «ان هذه القوى الامبريالية تلعب بأوراق الاختلافات الداخلية في مجموعة عدم الانحياز».

ولا يندهش بعض أعضاء الحركة من عدم قدرتها على حل مشاكل الاعضاء فيها.. فالدكتور بطرس غالي يقول بشأن عدم توصلها الى حل لحرب الخليج: «ان الحركة ليست لها القدرة على تسوية المنازعات التي تقع بين اعضائها، لأنها لا تملك الأجهزة اللازمة لذلك.. ونظراً لوجود أجهزة أخرى تقوم بهذه المهمة.. و«لأن الحركة مجرد نقابة تجتمع لكي تعبر عن مطالب الدول البروليتارية أمام الدول الغنية».. وتسوية مشكلة الحرب العراقية ـ الايرانية ليس من اختصاصها.. «فلا بد من دولة كبيرة لكي تلعب هذا الدور، لأن لها قدرة على الضغط والمكافأة ولها القدرة على تفهم التفاصيل.. كذلك الجهاز الفني والمالي الذي يستطيع دفع التكاليف.. ولا بد من تواجد أجهزة معينة مثل الأقمار الصناعية حتى تكون على علم بتفاصيل المعارك الدائرة... الخ..»

هذا العجز يعبر عنه طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز الذي عقد في نيسان (ابريل) الماضي في نيودلهي ويقول: «كيف يمكن لحركة مثل حركتنا ان تقدم نفسها كنموذج للقوى العظمى في مجال الحرب والسلام اذا ما كانت عاجزة عن اتخاذ موقف واضح بشأن صراع يدور بين اثنين من اعضائها» (نقلاً عن مجلة «السياسة الدولية» القاهرية، تموز ـ يوليو ١٩٨٦). اذ اكتفى المؤتمر الوزاري بتوجيه «نداء سلام الى طرفي النزاع» أي الوقوف عند نهاية مؤتمر نيودلهي عام ١٩٨٣..

لقد أصبح الصراع الداخلي بين الدول الأعضاء يهدد وجود حركة عدم الانحياز بقدر ما يهددها الموقف الاستعماري الجديد منها.. وبرغم اجتماعات مؤتمراتها الدورية فان الكثير من المحللين اصدروا «شهادة وفاتها» منذ زمن بعيد.. فالدكتور جمال حمدان يقول: «اذا اعتبرت حرب السويس سنة ١٩٥٦ مولد عدم الانحياز، فان حرب الأيام الستة ١٩٦٧ كانت الضربة القاصمة الأولى التي تلقتها، بينما جاء الوفاق في سنة ١٩٧١ بمثابة الضرب القاضية والأخيرة..».. ويقول د. سمير أمين «ان عهد باندونغ قد انتهى، فلن

يكون هناك ورثة لأبطال باندونغ فهم آخر من حاول المستحيل..» فهل هناك أمل في ان تكذب بلدان العالم الثالث هذه النبوءة؟!

مصطفى نور الدين عطية

أي رسالة أو تعليق؟